جمهورية مصر العربية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

العدد السادس - سبتمبر ٢٠١٢ - ذو القعدة ١٤٣٣

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

GENERAL AUTHORITY FOR FISH RESOURCES DEVELOPMENT

بعد أيام قليلة من توليه الوزارة

أ.د / صلاح عبد المؤمن فى زيارة خاصة للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

محطات توليد الكهرباء خطر يهدد الأسماك المصرية

أهم مشاكل بحيرة المنزلة وتأثيرها على الإنتاجية

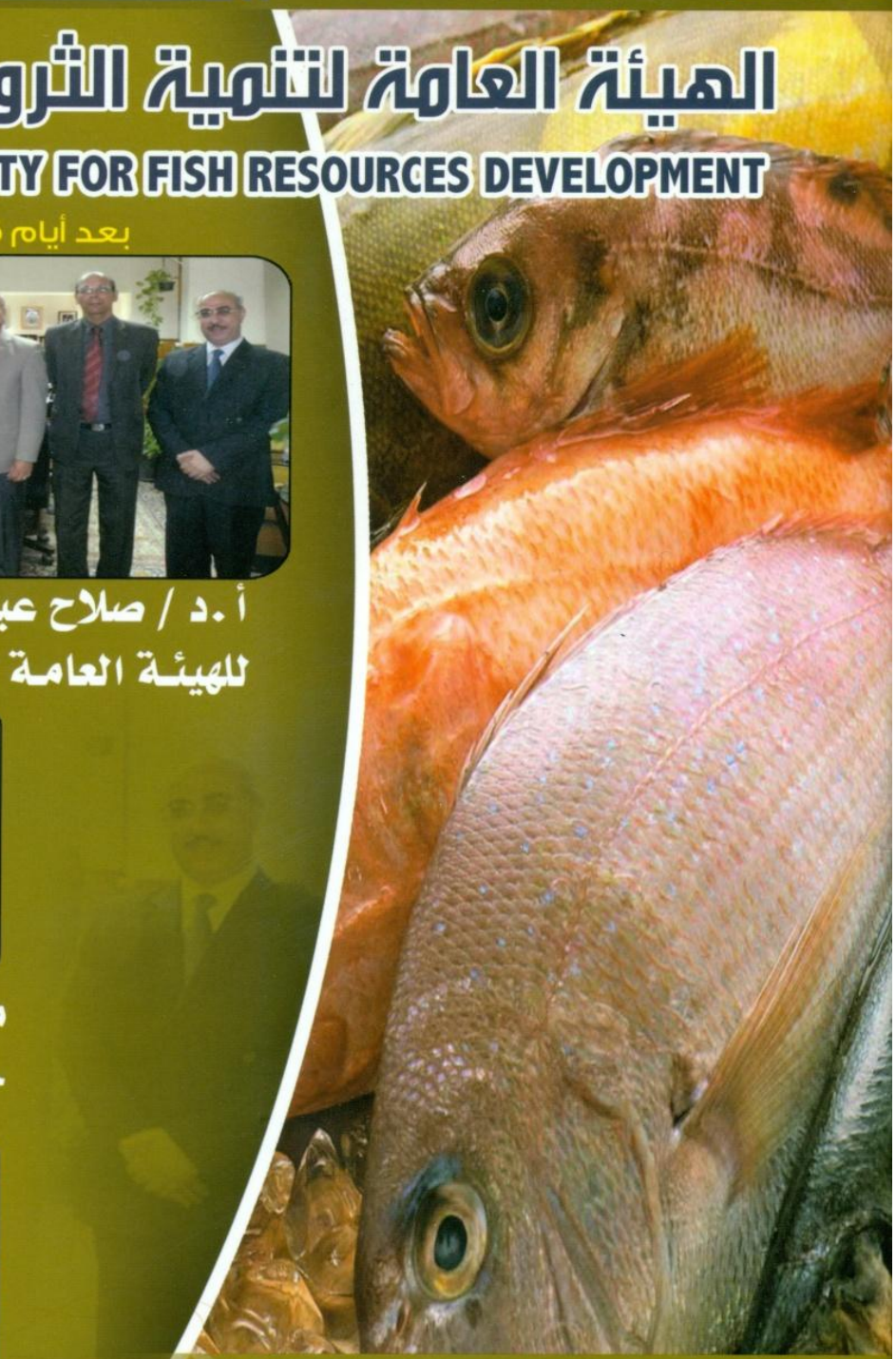

- استراتيجية شاملة لتنمية البحيرات الشمالية .

- أحدث مقترحات تطوير قانون الصيد البحري .

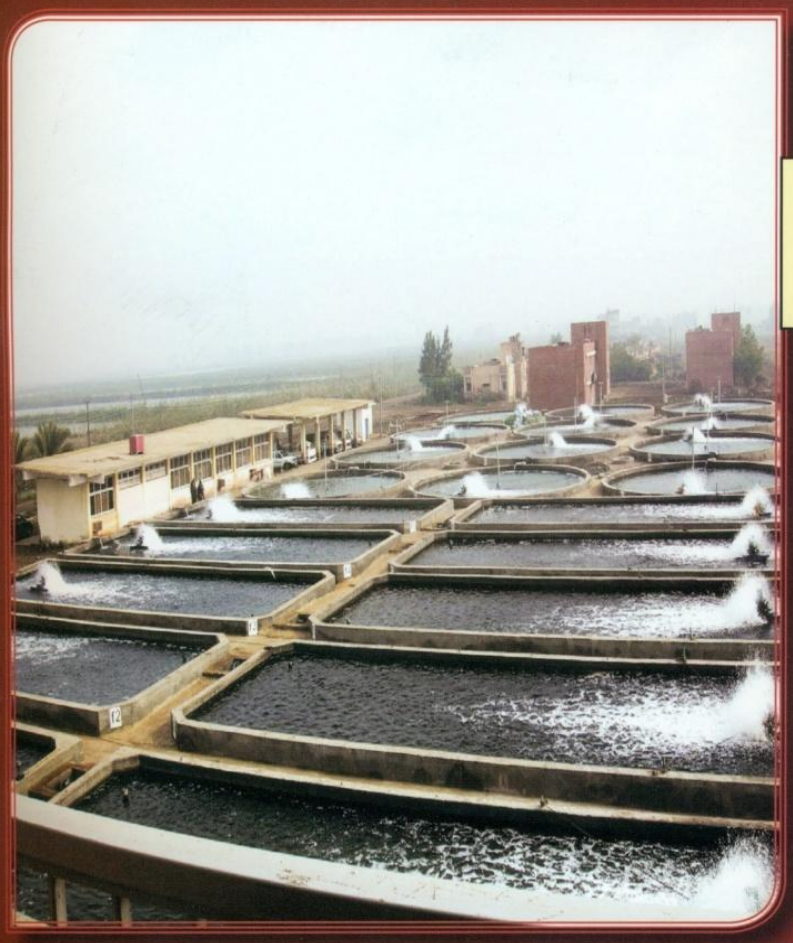

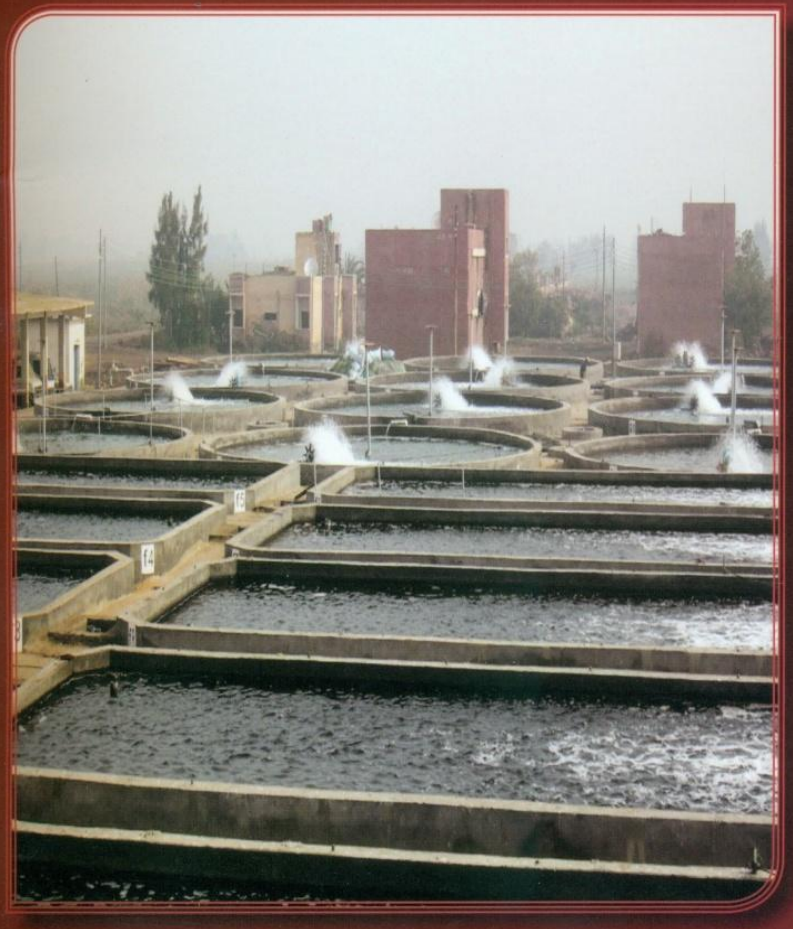

نشرة ربع سنوية تصدر عن الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

رئيس مجلس الادارة

أ.د / محمد فتحى عثمان

رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

الاشراف العام

د.م / ناصر عارف الشعراوى

رئيس الادارة المركزية للتنمية والمشروعات

رئيس التحرير

م / هالة عبد الوهاب السقارى

مدير عام التطوير والارشاد

مدير التحرير

م/ محمد محمود ابوالخير

اسرة التحرير

م/ دعاء محمود شريف

أ . ولاء عبد الحى

م / منى محمد دسوقى

م / الشيماء محمد مبروك

مسئول عن موقع الادارة العامة للتطوير والارشاد

م / ايمن احمد سيد

عنوان المراسلات

٤ ش الطيـران – مدينة نصـر – القاهـرة

تليفــون : ٠٢٢٢٦٢٠١١٨

فاكس : ٠٢٢٢٦٢٠١١٧

E-mail: gafrd_eg@hotmail.com

Website: www.gafrd.org

آليات ... تحقيق استراتيجية الهيئة للنهوض بالثروة السمكية فى مصر

إن زيادة معدلات إنتاج الأسماك ليست مشكلة قومية فى مصر فحسب بل هى مشكلة عالمية تواجهها الدول المختلفة بالمنهج العلمى المنظم والدقيق وخصوصاً بعد إرتفاع أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء وظهور أمراض عديدة تعيق نموها مما يترتب عليه إرتفاع أسعارها بدرجة كبيرة تثقل كاهل محدودى الدخل ، لذا كان لزاماً علينا أن يكون إنتاج الأسماك هو الحل الأمثل الآمن فى الوقت الذى تمتلك فيه مصرنا مقومات وعناصر نجاح هذا القطاع الواعد من ظروف بيئية ومناخية ملائمة لعمليات صيد وإستزراع الأسماك خلال أوقات العام بالإضافة إلى مسطحات مائية عظيمة ومتعددة يبلغ حوالى ١٣,٢ مليون فدان تتمثل فى البحر المتوسط والأحمر ونهر النيل العظيم وفروعه والبحيرات الشمالية الأربعة (المنزلة – البرلس – إدكو – مريوط) والبحيرات الداخلية الستة (قارون – منخفضات الريان – البحيرات المرة – التمساح – بحيرة ناصر – منخفض توشكى) وأخيراً المنخفضات الساحلية الثلاثة (بحيرة البردويل – ملاحة بورفؤاد – منخفضة القطار) ولتحقيق الإكتفاء الذاتى فى الأسماك كغذاء هام لعامة المصريين إنتهجت الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية خلال السنوات الثلاثة الماضية إستراتيجية قومية لتنمية الثروة السمكية لتلبية الإحتياجات المحلية والتصديرية طبقاً لشروط ومعايير الجودة العالمية ويمكن بإيجاز سريع توضيح ذلك على النحو التالى :-

– تم تطوير المزارع الحكومية كمزارع ارشادية ورفع انتاجيتها (المنزلة – برسيق) كما تم إنشاء مزرعة نموذجية مكثفة على مساحة ٢ فدان حيث يعطى الفدان من ٥٠-٦٠ طن سنوياً هذا بالإضافة الى تدريب العاملين بالمزارع الخاصة من خلال حملة قومية لنشر التوصيات اللازمة للتطوير والتنمية .

– التوسع فى التفريخ الصناعى للأسماك وخصوصاً البحرية حيث يتم الآن بالتعاون مع الحكومة الإيطالية تطوير المفرخ البحرى لتفريخ الأسماك البحرية بالكيلو ٢١ بالإضافة إلى مركز تدريب وأيضاً لقاء وتشجيع ودعم القطاع الخاص لإنشاء مفرخات صناعية للأسماك البحرية (الدنيس والقاروص واللوت) مع وضع ضوابط إدخال أنواع جديدة .

– تشجيع القطاع الخاص على القيام بتفريخ وتربية الجمبرى والذى أظهرت نتائج مشجعة خلال العام الماضى

– يتم استخدام التقنيات الحديثة لإنتاج الأعلاف المتخصصة والمتزنة فقد تم تطوير مصنع أعلاف المنزلة وبرسيق حيث يتم إنتاج علائق ذات محتوى بروتينى عالى الجودة مع درجة ثبات فى البيئة المائية .

– يتم تطبيق معايير الجودة فى إنتاج الأسماك فى مجال الصيد والإستزراع وفى هذا المجال تم عقد ثلاث حلقات دراسية لمتدربين من المزارع الحكومية والمصايد الوطنية وأصحاب المزارع الخاصة للتدريب على تطبيق معايير الجودة وإنتاج الأسماك .

– يتم إجراء تحاليل دورية للمناطق الساحلية والداخلية المعرضة للتلوث بالتعاون مع جهاز شئون البيئة للمحافظة على البيئة المائية وصحة الإنسان ودعوة وزارة البيئة لتطبيق القوانين بكل حزم على الشركات والمصانع المخالفة بهدف توفيق أوضاعها .

– تشجيع إقامة الأقفاص السمكية البحرية العائمة وفى المياه المخلوطة حيث أنها اتجاه عالمى وليس فى مصر وحدها مع ترشيد إستخدامها ومتابعتها ووضع الضوابط اللازمة من حيث التصميم وموقع إقامتها ونوعية التغذية المناسبة لها .

– تسعى الهيئة نحو تطوير مراكب الصيد الحالية وتشجيع تجهيزها بالتقنيات الحديثة من أجهزة كشف الأعماق وكشف أسراب الأسماك .

– هناك خطط مرحلية لتطوير وتنمية موانى الصيد الحالية وتجهيزها بالأجهزة والمعدات الحديثة الخاصة بالموانى .

– تطوير وتعديل بعض مواد قانون الصيد الحالى ودعم تطبيقه بكل حزم لصالح تنمية الثروة السمكية وبعيداً عن تداخل الإختصاصات الأخرى كالمحليات فى النواحى الفنية .

– تدعيم القطاع التعاونى للثروة السمكية لإيماننا بأهمية دوره فى النهوض بهذا القطاع الحيوى .

– تم تحديد الحدود الجغرافية للبحيرات والمسطحات المائية التى تقع تحت ولاية الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وإعداد خرائط رقمية معتمدة لها لمنع التعديات والإسهام فى تحسين الإنتاجية .

– وجارى العمل حالياً بالتنسيق مع الإستشعار من بعد ووزارة الإتصالات لعمل خريطة مسحية متكاملة لكافة أنشطة الإنتاج السمكى فى مصر .

– لدينا قاعدة بيانات دقيقة دائمة عن البحيرات والمزارع السمكية فى مصر لتسهيل دورة العمل وسهولة تبادل وعرض وتحليل المعلومات وإعداد الخطط المستقبلية لتنمية الثروة السمكية على مستوى جمهورية مصر العربية من خلال مسح شامل للمخزونات السمكية بصفة دائمة لتحديد خطط الصيد بما لا تستنزف الموارد الطبيعية ومن ثم المحافظة على تجديدها .

– تم توقيع العديد من برتوكولات التعاون العلمى المشترك وتبادل الخبرات بين البلدان العربية والصديقة والأفريقية ودول حوض النيل بصفة خاصة لتعزيز التواجد المصرى فى أفريقيا حيث أنها العمق الإستراتيجى والإمتداد الجغرافى لمصر .

– تشجيع القطاع الخاص على الإستزراع فى الصحراء باستخدام المياه الجوفية والمخزونة من الأمطار أمام السدود المتجمعة طبيعياً بالمنخفضات وتشجيع إقامة المزارع المتكاملة (تربية أسماك – إستزراع نباتى – تربية دواجن وماشية) .

– التنسيق مع وزارة الرى لتعديل بعض المواد الواردة بقانون الرى والزراعة الخاصة باستخدام مياه الصرف الزراعى فى المزارع السمكية والتى توقف عمليات تصدير اسماك المياه العذبة ، بحيث يتم تعديل هذه المواد لتصبح إستخدام مياه نظيفة وفقاً للمعايير الصحية فى المزارع السمكية .

– تم توقيع برتوكول تعاون مشترك مع جهاز الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة فى جميع المجالات التى تخدم تنمية الثروة السمكية فى مصر إيماناً منا بدعم فرص التنسيق والتعاون والتكامل بين أجهزة الدولة المختلفة .

– تم ميكنة جميع رخص الصيد وبطاقات الصيد وإنشاء قاعدة بيانات كاملة تشمل على كافة التفاصيل التى يمكن أن تعاون فى تقدير جهد الصيد والمحافظة على المخزونات السمكية .

وتجاه ما تقدم .. فإن الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والتى هى المسئولة عن واحدة من أهم الثروات الطبيعية المتجددة والواعدة فى مصر لديها مجموعة من الأفكار والبرامج التى من الممكن أن تنقل مصر نقلة حضارية كبيرة تليق بها فى مجالات الثروة السمكية كدولة لها ثقل فى المنطقة العربية والشرق أوسطية والعالم بأثره .

حفظ الله مصر من كل مكروه ورفع شأنها بسواعد

أبنائها المخلصين ،،

أ.د / محمد فتحى محمد عثمان

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

صحوة مصرية لإنقاذ البحيرات المصرية

إعداد خطة إدارة ساحلية متكاملة لكل بحيرة

انطلاقاً من التعاون الدائم والتنسيق المتبادل بين الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ممثلة عن وزارة الزراعة وجهاز شئون البيئة والمعهد القومى لعلوم البحار والمصايد وهيئة الاستشعار عن بعد الممثلين عن الوزارات التى يتبعون لها ، تم الإتفاق على توقيع برتوكول التعاون العلمى لتنفيذ البرنامج الوطنى لإعادة تأهيل البحيرات الشمالية وتنميتها وتعظيم الاستفادة منها واعداد خطة ادارة ساحلية متكاملة للمساهمة فى رفع مستوى المعيشة والحفاظ على الثروات المائية .

ومن هذا المنطلق اجتمع عدد من السادة المحافظين (دمياط – بورسعيد – الدقهلية) لبحث المشاكل والمعوقات التى تتعرض لها البحيرات مع التركيز على دور الهيئة فى القضاء على هذه المعوقات .

الهدف من البرتوكول

- مراجعة الإطار المؤسسى والتشريعى الحالى للبحيرات الشمالية وتعديلها وإقتراح إطار مؤسسى يكون مسئول عن إدارة تلك البحيرات من جميع الجوانب .

- تحديد مصادر التلوث والمخاطر والضغوط التى تتعرض لها البحيرات الشمالية وتحليل وإعداد قاعدة بيانات متكاملة عنها .

- إعداد خطة إدارة ساحلية متكاملة لكل بحيرة وإختيار بحيرة لتكون مشروع ريادة .

ومن هذا المنطلق جاءت توجيهات عليا للسادة الوزراء المعنيين والسادة المحافظين(دمياط – بورسعيد – الدقهلية) لبحث المشاكل والمعوقات التى تتعرض لها بحيرة المنزلة والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل للنهوض بالبحيرة ورفع إنتاجيتها وذلك فقد تم بمقر وزارة الزراعة بالدقى وتحت رعاية وزير الزراعة وإستصلاح الأراضى عقد هذا الإجتماع الهام .

المعوقات التى تهدد تنمية الثروة السمكية فى البحيرات المصرية

- عدم دقة الإحصائيات حيث أنها لا تعكس الواقع الحقيقى .
- ردم وتجفيف أجزاء كبيرة من البحيرات الساحلية وإنكماش مسطحها المائى .
- الإمكانيات والقدرات المحدودة والمتواضعة لأسطول الصيد .
- عوامل بيئية وتدخلات إنسانية غير رشيدة .
- الصيد الجائر والمخالف وتأثيره الضار على المخزون السمكى .
- التلوث بأنواعه .

دور الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية للقضاء على المعوقات التى تهدد تنمية الثروة السمكية فى مصر بموجب برتوكول التعاون العلمى المشترك مع الهيئة القومية للإستشعار عن بعد وعلوم الفضاء لدينا الأن :

- خريطة جغرافية حديثة تبين بدقة متناهية الحدود والإحداثيات الجغرافية لحد البحيرة لمنع التعديات والردم .
- خريطة توضح أماكن الأنشطة السمكية والتابعة ولايتها للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .
- خريطة لإستخدام الأراضى حول كل بحيرة وتحديد نوع الإستخدام ومدى التأثير الإيجابى أو السلبى على إنتاجية المحصول السمكى من المناطق المحيطة بالبحيرات والمسطحات المائية الأخرى .
- قاعدة بيانات دقيقة دائمة عن البحيرات والمزارع السمكية فى مصر لتسهيل دورة العمل وسهولة تبادل وعرض وتحليل المعلومات وإعداد الخطط المستقبلية لتنمية الثروة السمكية على مستوى جمهورية مصر العربية من خلال مسح شامل للمخزونات السمكية بصفة دائمة لتحديد خطط الصيد بما لا يستنزف الموارد الطبيعية ومن ثم المحافظة على تجديدها
- جارى العمل حالياً بالتنسيق مع الإستشعار عن بعد ووزارة الإتصالات لعمل خريطة مسحية متكاملة لكافة أنشطة الإنتاج السمكى فى مصر .
- تطوير وتعديل بعض مواد قانون الصيد الحالى ودعم تطبيقه بكل حزم لصالح تنمية الثروة السمكية وبعيد عن تداخل الإختصاصات الأخرى كالمحليات فى النواحى الفنية .
- نسعى جاهدين نحو تطوير مراكب الصيد الحالية وتشجيع تجهيزها بالتقنيات الحديثة من أجهزة كشف الأعماق وكشف أسراب الأسماك .
- يتم الآن وبصفة دورية إجراء التحاليل الدورية للمناطق الساحلية والداخلية المعرضة للتلوث بالتعاون مع جهاز شئون البيئة للمحافظة على البيئة المائية وصحة الإنسان ودعوة وزارة البيئة لتطبيق القوانين بكل حزم على الشركات والمصانع المخالفة بهدف توفيق أوضاعها .

المفرخ البحرى بالكيلو ٢١ ...

ودوره فى النهوض بالإستزراع السمكى البحرى فى مصر

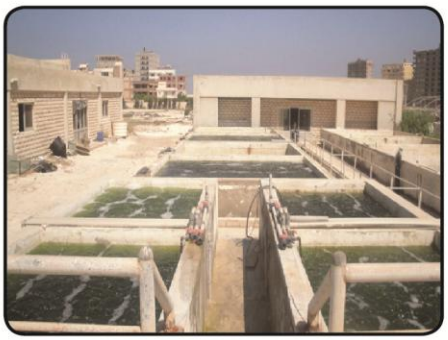

وفقاً للمؤشرات العلمية المستقبلية فإن من المتوقع أن تعاني مصر من نقص في المياه العذبه الأمر الذى يترتب عليه تقلص أنشطة الإستزراع السمكى فى المياه العذبة خاصة وان الاحتياجات الكبيرة للمياه العذبة تتجه نحو الاستزراع النباتى لذا كان لزاماً فى ظل هذه المساحات الثابتة من المزارع السمكية أن نتجه الى التوسع الرأسى (الإستزراع المكثف) من جهة ومن جهة أخرى الإستزراع السمكى البحرى حيث يتم إستخدام مياه البحر مباشرة أو مياه البحيرات ذات الملوحة المناسبة لهذا النوع من الإستزراع وبالتالى فإن المناطق القريبة من الشواطىء الساحلية هى الأنسب لهذا النوع من الإستزراع البحرى .

كما ترجع أهمية الإستزراع البحرى الى إنتاج أسماك إقتصادية أسعارها مرتفعة وتحقق عائد إقتصادى مرتفع ويعتبر أهم الأصناف لهذا النوع فى

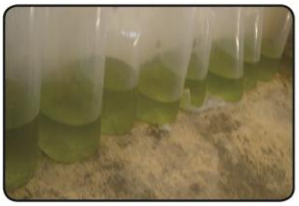

وتتميز تربية هذه الأنواع من الأسماك بعدة مميزات اهمها :

- تعطى معدلات نمو وإنتاج عالى فى موسم من 12- 22 شهر .
- لها درجة عالية على تحمل درجات التداول الغير جيدة بالإضافة الى درجات الملوحة المختلفة .
- أقلمتها على الأعلاف الصناعية .
- إمكانية إستزراعها تحت نظام الإستزراع المكثف وشبه المكثف .

ولقد ساعد على نجاح الإستزراع السمكى البحرى فى العالم تقدم ونجاح التفريخ الصناعى مما يسهل على المزارعين الحصول على إحتياجاتهم من الاصبعيات اللازمة من مصدر موثوق فيه .

وقد خطت الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية خطاً كبيرة نحو تفريخ أسماك الدنيس والقاروص وذلك من المفرخ البحرى الحكومى الارشادى بالكيلو 21 طريق الأسكندرية الصحراوى حيث يعد هو نموذج حى للتطور الحادث المشرف فى منظومة تنمية الاستزراع السمكى البحرى فى مصر وزيادة المخزون السمكى مما يدعم عمليات الصيد الحر فى سواحل البحر المتوسط والبحر الاحمر وهذا يؤمن حياة كريمة للصيادين بدلاً من التنافس بين المزارعين والصيادين على الزريعة البرية القادمة من البحار .واخيراً فقد استطاع هذا المفرخ تحقيق مكاسب كبيرة فى تفريخ جمبرى المياه المالحة حيث بلغت جملة هذه المكاسب العام الماضى ما يزيد عن مائة ألف جنيه مصرى .

اعداد

م / محمد العربى

الدعم الفني لمكتب رئيس الهيئة

سبعة محاور للنهوض ببحيرة البردويل

تعتبر بحيرة البردويل من أنقى البحيرات على الإطلاق حيث لا يصب فيها اى مصدر تلوث سواء صرف صحي أو زراعي أو صناعي لذلك يزيد الطلب على أسماكها محلياً وخارجياً رغم ارتفاع أسعارها لان مصدر مياهها الوحيد هو مياه البحر الأبيض المتوسط وتبلغ مساحتها ١٥٩١٠٣,٧ فدان وتبلغ عدد مراكب الصيد الإجمالية العاملة بالبحيرة (١٢٤٠ مركب شراعى) واهم حرف الصيد بالبحيرة هي حرفة الدبة وتمثل ٩٣٪ من المراكب العاملة بالبحيرة ويعمل على المركب ما بين ٢ إلى ٣ صياد وتعمل مراكب الدبة ليلاً وحرفة البوص تمثل باقي النسبة ٧٪ من المراكب العاملة بالبحيرة ويمثل ٢٢ وحدة بوص بكل وحدة واحدة عدد ٤ مراكب وتعمل مراكب البوص نهاراً وتوجد ست جمعيات تعاونية (جمعية العريش - جمعية السلام) وهما يمثلان الصيادين من مدينة العريش والشيخ زويد ثم (جمعية ٦ أكتوبر – جمعية الساحل – جمعية البردويل – جمعية سيناء) وهى تمثل صائدي الأسماك بمركز بئر العبد وقسم رمانة وهذه الجمعيات تعمل على توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار رمزية مع تقسيط ثمنها على الأعضاء والقيام بتسويق الأسماك بأعلى سعر لصالح أعضائها وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية للأعضاء وأسرهم وتمثيل الصيادين لدى الجهات الرسمية .

المحور الأول :-

- رفع إنتاجية البحيرة لتصل عام ٢٠١٧م (٨٨٠٠ طن) سنوياً على أن يكون ٤٠٪ من إنتاج البحيرة من الأسماك الفاخرة (الدنيس – القاروص – الموسى – اللوت – الوقار) .
- كذلك زيادة رقعة الصيد من ٤٠٪ إلى ٦٠٪ من إجمالي المساحة
- استخدام طرق حديثة تلائم الاشتراطات البيئية في مقاومة الطيور المهاجرة التي تلتهم اسماك البحيرة .
- الاهتمام بالمحميات الطبيعية داخل البحيرة وحظر الصيد بها مع تشديد عقوبة الصيد بها .
- مراجعة كافة التشريعات الخاصة بتطبيق الأحكام على المخالفين لقانون الصيد بحيث تكون رادعة .

المحور الثانى :-

الحفاظ على التنوع والتركيب المحصولى السمكى المتميز بما يحقق أعلى عائد اقتصادي من خلال :-

- توحيد الحرف العاملة ببحيرة البردويل .
- خفض جهد الصيد بالبحيرة وذلك بتقليل أيام السروح أوبنظام المناوبة في السرح .
- إنشاء مفرخ سمكي بحري لإمداد البحيرة بزريعة اسماك الدنيس والقاروص والموسى .
- إعادة دراسة فترات الوقف بما يحقق أعلى مستوى من المحافظة على المخزون السمكى بالبحيرة .
- منع مراكب الجر والشانشولا من الصيد أمام البواغيز .
- إنشاء مركز ارشادى متطور لتقديم النصح والإرشاد ونشر التوعية .
- تشجيع مشروعات الإستزراع السمكي المكثف في الأقساط العائمة لتخفيف الجهد عن البحيرة.

المحور الثالث :-

دعم الهياكل التعاونية القائمة والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدم للصيادين من خلال :-

تشجيع الجمعيات التعاونية على المشاركة في توزيع وبيع الأسماك بما يمكنها من تحقيق أرباح تعزز دورها .

تشجيع الجمعيات على استيراد مستلزمات الصيد ومعداته بمعرفتها .

إنشاء صندوق لخدمة الصياد وتشجيع الادخار بين الصيادين لتقليل الآثار السلبية على الصيادين خلال فترات التوقف .

إنشاء مستشفى لصائدي الأسماك بمدينة العريش ومدينة بئر العبد .

إنشاء نادى اجتماعي لصائدي بحيرة البردويل بمدينة بئر العبد .

المحور الرابع :-

تطوير أسلوب إدارة بحيرة البردويل ويشمل :-

- الاهتمام بالعمل البحثي والدراسة الدورية لخصائص المياه .
- تدعيم إدارة البحيرة لعدد ٢ لنش متعدد الأغراض لحماية البواغيز من تعدى مراكب الجر والشانشولا ومراقبة ساحل البحر المتوسط على امتداد الساحل الشمالي لبحيرة البردويل .
- إنشاء نقاط مراقبة عائمة داخل مياه بحيرة البردويل لإحكام السيطرة على المسطح المائي .
- تغيير هيكل لجنة بحيرة البردويل وفق المتغيرات والمشاكل التي تواجه البحيرة وبما يعزز دورها في اتخاذ القرارات التي من شأنها الارتقاء بمستوى الأداء .
- تحسين أسلوب تداول الأسماك وتجديد وتطوير أماكن استقبال وفرز الأسماك بنظم متقدمة .
- تشجيع الصيادين على تصميم ثلاجات حفظ اسماك في مراكبهم .

إنشاء ورشة متطورة لبناء مراكب الصيد .

- تدعيم البحيرة بقوات حرس الحدود بأساليب متطورة في إحكام والسيطرة على المسطح المائي للبحيرة (هوفر كرافت – لنشات سريعة تعمل بمراوح هوائية .... الخ) .
- إدخال الأنظمة الالكترونية المتقدمة في إدارة بيع الأسماك وتسجيل البيانات مع ربط كافة مراسي البحيرة بعضها البعض الكترونياً .
- التدريب المستمر للعاملين وخاصة العمالة الفنية التي تعمل على تشغيل المعدات من خلال الإدارة البحرية لتشغيل المعدات الثقيلة وتحسين مستوى العاملين وبيئة العمل .
- إنشاء وحدة أرصاد جوية على الساحل الشمالي للبحيرة للوقوف على تأثيرات المتغيرات المناخية على حركة البواغيز وكفاءتها .

المحور الخامس :-

تطوير كفاءة البواغيز وتحسين خواص المياه وذلك على النحو التالي :-

- تدعيم البحيرة بكراكة قاطعة ماصة قدرة ١٦٠٠ حصان وذلك للحفاظ على القطاعات التصميمية لبوغاز رقم ١,٢ وشق القنوات الشعاعية لأطراف البحيرة بفرض زيادة الرقعة الصالحة للمصيد .
- دراسة إنشاء بوغاز صناعي بمنطقة الزرانيق وشق قنوات شعاعية بها .
- دراسة إنشاء بوغاز ثالث أمام نجيلة .
- تدعيم البحيرة بمعدات متطورة قادرة على تطوير المناطق الضحلة وخاصة اللاجونات الفرعية والتي يمكن إعادة دراسة الاستفادة بها في تنمية أنواع من الأسماك الفاخرة لتكون بمثابة حضانات طبيعية .
- دراسة الاستفادة من أطراف البحيرة الغربية .

المحور السادس :-

التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات السكانية المحيطة بالبحيرة لخفض الجهد على البحيرة وذلك كالآتي :-

- التفعيل الفعلي لأنشطة ترعة السلام الزراعية .
- تفعيل إنشاء منطقة الصناعات المتوسطة ببئر العبد .
- رفع كفاءة العمل الحرفي لأبناء المحافظة وإنشاء مراكز التدريب المتخصصة .
- تشجيع المشروعات الصغيرة وتقديم المشورة الفنية ومتابعة تنفيذ هذه المشروعات .
- إنشاء النوادي الاجتماعية في المراكز المحيطة .

المحور السابع :-

تطوير نظم التسويق الخارجي وذلك على النحو التالي :-

- التوافق في الامكانات مع متطلبات الدول المستوردة .
- إبرام الاتفاقيات مع الدول المستوردة ودعوة الشركات لزيارة بحيرة البردويل .
- التسويق الالكتروني عبر شبكة الانترنت .
- التسويق المغلف والمبرد في انفاق التبريد .
- التوسع في إنشاء أماكن التعبئة والتغليف المتطورة .
- نشر الثقافة التصديرية بين كافة المشتغلين في المجال السمكى
- إنشاء لجنة عليا لتصدير الأسماك من كافة الجهات المعنية .

وفي نهاية مقالي هذا فسوف نسعى جاهدين بعون الله وفضله بالاهتمام بهذا القطاع لكونه أحد الآليات الاستراتيجية لتنمية قطاع الزراعة وسد الفجوة الغذائية في مصر حتى عام ٢٠٣٠ بمشيئة الله .

اعداد
الادارة العامة للتطوير والارشاد

المشاكل الامنية داخل بحيرة المنزلة والحلول اللازمة لها
جريمة صيد وتهريب زريعة الأسماك

المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣م تنص على :
(لا يجوز جمع أو نقل أو حيازة زريعة الأسماك من البحر أو البحيرات أو المسطحات المائية الأخرى إلا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ويعاقب من خالف هذا القانون طبقا للمادة (٥٥) والتى تتضمن ما يلى :
- الحبس مدة لا تقل عن ٣ شهور ولا تزيد عن ٦ شهور .

- غرامة مالية لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولاتزيد عن ٥٠٠ جنيه
- أو احدى العقوبتين .
- فى حالة العودة تضاعف العقوبة وتضبط أدوات الصيد والأسماك والموازين التى بحوزة المخالف ويحكم بمصادره هذه الأدوات وثمن الأسماك لحساب الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

هذه الظاهرة من الظواهر المدمرة للثروة السمكية حيث أنها متفشية بين جموع الصيادين بسبب انتشار المزارع السمكية داخل المحافظات المطلة على البحيرة ومعظمها غير مرخص وهذه المزارع تحصل على احتياجاتها من زريعة الأسماك المصادة من حول البواغيز المطلة على بحيرة المنزلة أو البحر المتوسط والمخالفة للقانون الأمر الذى أدى الى فقد ما لا تقل عن ٧٥٪ من الزريعة أثناء الجمع والنقل والتداول والتحضين .
- هذه التجارة الغير مشروعة تحقق أرباحا طائلة بالمقابلة للعقوبة المرصودة لها حيث أن سعر ألف وحدة الزريعة من البورى الأصلى (ملئ مصفاة شاى) تبلغ ٤٠٠ جنيه وأغلب محترف هذه المهنة من صائدى منطقة المطرية ومن معتادى الاجرام حيث قاموا بتغيير

نشاطهم الإجرامى السابق (المخدرات – السرقة .....الخ) إلى الإتجار فى تهريب زريعة الأسماك حيث يتجمع محترفى هذه المهنة فى شكل مجموعات مترابطة أثناء مباشرة صيد الزريعة سواء داخل البحيرة مستخدمين لنشات فائقة السرعة أو من ساحل البحر المتوسط مستخدمين سيارات نصف نقل مجهزة بالأدوات واللنشات التى يستخدمها هؤلاء الصيادين المخالفين ذات مواتير عالية السرعة والقدرة والتى تفوق قوتها إمكانيات شرطة المسطحات وهى ممنوعة داخل بحيرة المنزلة طبقا للقانون سواء للنزهة أو النقل والصيد لأنها تعمل على هدم عشش وأماكن تفريخ الأسماك والغالبية العظمى من هذه اللنشات بدون ترخيص والبعض منها يقوم باستصدار ترخيصات من وحدات النقل النهرى بالمحافظات بغرض النزهة إلا أن النشاط الفعلى هو الصيد داخل البحيرة .
علماً بأن الإمكانيات الحالية بأقسام المسطحات بالمنطقة لاتتواءم مع أعداد هذه اللنشات التى تتنامى وتزداد من عام لأخر .

السبيل للقضاء على هذه الجريمة والتجارة غير الشرعية والتى تدمر الاقتصاد القومى (صيد وتهريب زريعة الأسماك) هو :

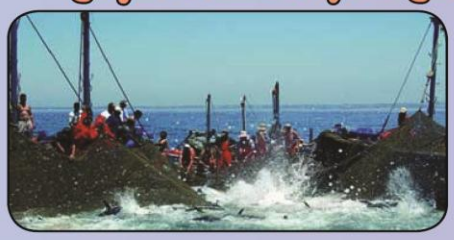

- تشديد العقوبة فى نص المادة ٥٥ من أحكام المادة (١٩) من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣م بما يتناسب وحجم أبعاد الجرم وتأثيره على الاقتصاد القومى حيث أن سعر ألف وحدة زريعة بورى أصيل (ملئ مصفاة شاى) تباع بمبلغ ٤٠٠ جنيه فى حين الغرامة تتراوح بين ١٠٠-٥٠٠ جنيه وبالتالى فى ظل هذه المادة (٥٥) سوف يمارسون المجرمين نشاطهم .
- وضع ضوابط وقيود على شركات بيع المواتير الآلية (اللنشات السريعة) من ضرورة الحصول مسبقا على ترخيص من الجهات المختصة قبل الشراء .
- ضبط ومصادرة اللنشات السريعة التى بدون ترخيص والموجودة فى البحيرات .
- منع اللنشات السريعة من وجودها فى البحيرات لخطورتها على أماكن وعشش تفريخ الزريعة .
- مراقبة اللنشات الموجودة فى البحيرات للتنزه حيث تبين أن نشاطها الفعلى هو الصيد داخل البحيرة وليس النزهة .
- تدعيم الإمكانيات بأقسام شرطة المسطحات والاستعانة بالقوات المسلحة بإمكانياتها الهائلة بالمناطق بما يتواءم مع الوضع الحالى وتفشى هذه الجريمة ونموها عام بعد عام .
- حصر المزارع السمكية الغير مرخصة داخل المحافظات المطلة على البحيرة وتنفيذ أحكام القانون فيهم بحزم حيث أنهم هم المستفيدين من هذه التجارة الغير شرعية ومايترتب عليها من فقد ٧٥ ٪ من هذه الزريعة أثناء جمعها ونقلها وتداولها وتحضينها دمار للمخزون السمكى

إعداد / الإدارة العامة للتطوير والإرشاد
مادة علمية د/ أحمد المزين
مدير عام الإدارة العامة للمفرخات والزريعة

التلوث الحرارى

تتأثر الكائنات الحية بارتفاع درجات الحرارة وخاصة الأسماك التي تعتبر من الحيوانات المتغيرة فعند ارتفاع درجة الحرارة تزيد كمية التنفس وبالتالي تقل كميات الأكسجين الذائب في الماء وتموت الكائنات الحية , ومن هنا يحدث ما يسمى بالتلوث الحراري الذي يوجد حيثما وجدت محطات توليد الطاقة الكهربائية والمصانع التي تحتاج إلى التبريد وغيرها من مسببات هذا التلوث الذي تعرفنا عليه وعلى أثاره من خلال حديثنا مع عدد من المتخصصين في الهيئة .

وعلى ذلك فقد أكد الدكتور عصام غلام مدير عام المشروعات أن للبيئة المائية خواص طبيعية لا بد من توافرها لنمو وتكاثر الأسماك وقد تتأثر هذه الخواص أما بالتلوث الكميائي أو التلوث بمياه الصرف الصحي أو التلوث الحراري المتمثل في محطات توليد الكهرباء التي تؤثر على مياه البحيرات بارتفاع درجة الحرارة بالشكل الذي لايكون ملائم لمعيشة الأسماك مما يؤدي الي نفوقها وهذا ما حدث في أقفاص نهر النيل التي كانت بجانب محطة كفر البطيخ .

وتزداد الأوضاع سوءاً عندما تقوم هذه المحطات بتنظيف المعدات والآلات الخاصة بالمحطة مما ينتج عنه تلوث أخر وهو تلوث كيماوي وكل ذلك يؤدي لهلاك ونفوق أغلى وأكثر أنواع الأسماك .

وأضافت الدكتورة جيهان امبابي مدير عام إدارة البحوث أن هناك درجة حرارة ثابتة للبيئة المائية للحفاظ على الأسماك وأن أقصى ارتفاع مسموح به هو ٥ درجات عن درجة حرارة المياه الطبيعية وذلك لأنها يمكن أن تنخفض خلال ما لا يزيد عن ٥ دقائق .

وأكدت أن تجديد المواتير والآلات وتنظيفها لا تؤدي فقط للتلوث الكيماوي وإنما أيضاً تخرج بمياه درجة حرارتها عالية جداً تؤدي لنفوق الأسماك .

واضافت أن هذه المشكلة يمكن تجاوزها من خلال إلحاق هذة المحطات بطرق معالجة للمياه تبدأ من تبريد المياه حتى تنقيتها للتقليل من حدة التلوث الكيماوي والحراري للبحيرات .

كما كشفت لنا الدكتورة سلوى الشرقاوي مدير إدارة البحوث الإنتاجية عن خطر أكبر يهدد أسماك هذه البحيرات حيث أكدت أن محطة الكهرباء أثناء عملية سحب المياه يمكنها سحب كمية كبيرة من الزريعة والأسماك الصغيرة بمختلف أنواعها ويظهر ذلك في حوض ترسيب المياه الذي يقوم دوره على ترسيب عوالق المياه وتنقيتها من الأملاح والأسماك .

وأكبر مثال على ذلك محطة كهرباء شرق التفريعة في العريش التي تقوم بسحب كمية كبيرة من الأسماك منها أسماك البوري كذلك محطة كهرباء الإسماعلية في أبو سلطان .

وأكدت أن تكرار سحب هذه الأسماك قد يؤثر على الإنتاجية خاصة وأن عملية سحب وإيداع المياه تتم على مدار ٢٤ ساعه .

كل ذلك يؤثر آجلاً أوعاجلاً على المخزون السمكى بالمنطقة وما يترتب عليه من بطالة نتيجة اعتماد مجموعة كبيرة من الصيادين على هذه المناطق .

تحقيق: **ولاء عبد الحي**
الإدارة العامة للتطوير والإرشاد

لا تعدى

فى إطار الحفاظ على ثروات الوطن
المواطن المصرى ووضع خطط الت
الجغرافية للبحيرات والمسطحات ا
وإنشاء أول قاعدة بيانات شاملة
وتنمية منظومة العمل بالثروة
التعديات التى تتم على البحيرات و
والتصدى لها والعمل على إزالتها
تنمية الثروة السمكية وكذا إ
الإستزراع السمكى فى مصر م
لتنمية الثروة السمكية فى مص
وإصدار تقارير الجهات المعنية وم
وتشجيع الإستثمار فى تنمي

بعد اليوم

وتعظيم الإستفادة منها لصالح
نمية المستدامة تم تحديد الحدود
لمائية وإنتاج خرائط رقمية معتمدة
ونظام معلوماتى متكامل لإدارة
السمكية وذلك برصد ومراقبة
والأراضى الزراعية المحيطة من حولها
فور حدوثها حتى لا تهدد مستقبل
عداد خرائط إستثمارية لأراضى
ن أجل إعداد الخطط المستقبلية
ر ورفع كفاءة الأداء ودقة المتابعة
ن ثم توفير فرص عمل للشباب
ة الثروة السمكية فى مصر .

اعداد
الإدارة العامة
للتطوير و الإرشاد

التجفيف واثاره المدمرة على البحيرات المصرية

أدت سياسة التجفيف إلى انخفاض مساحة البحيرة إلى أقل من٢٥ ٪ من مساحتها الأصلية والذى يعد من أخطر الأمور تأثيرا وتدميرا للثروة السمكية حيث أدى هذا التجفيف إلى تغير طبوغرافية البحيرة و قد أضر ذلك ضررا بليغاً بالاقتصاد القومى لزيادة الفاقد الكبير فى الإنتاجية اللازمة لسد الفجوة الغذائية من البروتين الحيوانى بالإضافة الى الأضرار الاجتماعية نتيجة تعطل قطاع كبير من الصيادين لقلة المساحة وضعف المخزون السمكى المترتب على ذلك .

أغراض التجفيف

– التجفيف بغرض الزراعة :

أدى التجفيف الى خروج محافظة الاسماعيلية من بحيرة المنزلة حيث تم تجفيف منطقة أم الريش وخروج مساحات أخرى مثل منطقة (صان الحجر – الحسينية – بحر البقر) والتى كانت تشتهر فى العقد السابع والثامن من القرن الماضى بأشهر المزارع السمكية والتى تم تحويلها الى أرض زراعية .

كما تم تجفيف المنطقة الشرقية من بحيرة المنزلة من جنوب بورسعيد وحتى القنطرة والتى كانت تعرف بمشروع ناصر وهى مزارع سمكية مما ادى الى خروج مساحة ٢٥ الف فدان لاستغلالها فى الزراعة .

وأيضاً تم تجفيف ٦ الاف فدان فى منطقة أبو جريدة بمحافظة دمياط .

– التجفيف بغرض التوسع العمرانى :

نظراً لحاجة بعض المحافظات لمساحات من الأراضى للتوسع العمرانى خاصة بور سعيد والتى استقطعت آلاف الأفدنة لهذا الغرض .

– التجفيف بغرض شق طرق جديدة :

مثل طريق دمياط بورسعيد بديلاً للطريق الساحلى مما أدى الى قسمة البحيرة الى جزئين والذى نتج عنه المثلث .

بالإضافة الى طريق بورسعيد الدائرى حيث انشىء خصيصا لتسهيل المرور خارج مدينة بورسعيد والذى يبدأ من الكيلو ٤,٥ جنوب بورسعيد ليعبر القناة الملاحية التى تربط مدينة بورسعيد بالمطرية حيث أدى هذا الطريق الى استقطاع ٢٠ الف فدان كانت بمثابة مأوى للزريعة لقربها من البحر .

– التجفيف بسبب عدم تدفق المياه الى البحيرة :

سواء كانت مياه النيل أو من خلال قناتى العلافى والعنانية المتفرعتان من فرع دمياط كما قلت مياه الصرف داخل البحيرة خاصة بعد إنشاء ترعة السلام والتى أدت إلى تجميع بعض مياه الصرف والتى كانت تلتقى بالبحيرة أو بسبب إطماء البواغير خاصة الغابوطى ببورسعيد أو فتحة الشيخ على والعلامة بالساحل الشمالى بدمياط مما أدى إلى قلة درجة الملوحة بالبحيرة والتى ساعدت على نمو الحشائش والنباتات المائية .

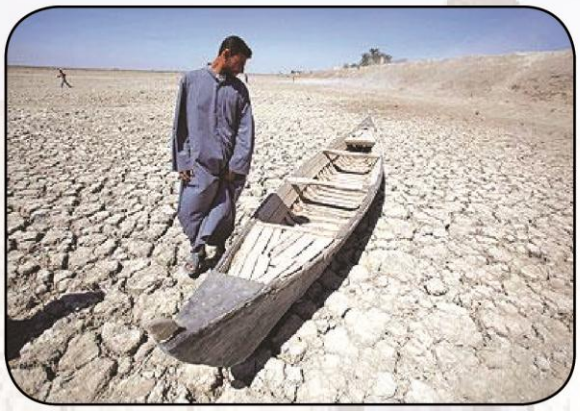

– ترعة السلام :

إنشاء ترعة السلام جنوب بحيرة المنزلة عرض البحيرة لاستقطاعات اخرى بلغت ٥٠ الف فدان جنوب بورسعيد إضافة الى ٦٢ الف فدان شمال سهل الحسينية إضافة الى المساحات التى تم عزلها من البحيرة بدمياط .

– التغيير المستمر فى شطئان البحيرة :

والذى كان له أثره الواضح على طبوغرافية البحيرة وبالتالى على شكل ومسار شواطئها والذى نتج عنه تأثير واضح على دوران المياه والذى يعتبر ضرورة حيوية لاستمرار الحياة فى البحيرة وخاصة فى المناطق التى أصبحت شبه معزولة فى المنطقة الغربية وحاليا بالمنطقة الشرقية ودوران المياه ليساعد على خلط مياة البحيرة بمياه البحر وتحريك الأملاح المغذية والمواد العضوية وكذلك الأحياء والنباتات داخل البحيرة .

جرف وتوسيع المجارى المائية وذلك لتوسيع القنوات الملاحية داخل البحيرة وتأثير ذلك على الأحياء بالقاع .

– عزل مناطق البحيرة :

ساعد الامتداد المتعمد للحوش والزيادة فى النباتات المائية فى عزل بعض المناطق فى البحيرة وبصفة خاصة فى المنطقة الغربية والجنوب الشرقى من البحيرة مما قلل فرص تبادل المياه بين أجزاء البحيرة وخلق بيئات جديدة طاردة للأسماك وترجع أبعاد هذه المشكلة الى نقص المساحة الفعلية من بحيرة المنزلة وبالتالى انخفاض الإنتاجية ومما ترتب على ذلك آثار اجتماعية فى زيادة البطالة وانخفاض فى المخزون السمكى .

اعداد / الادارة العامة للتطوير والارشاد

مادة علمية د / أحمد المزين

مدير عام الإدارة العامة للمفرخات والزريعة

العلاقات العامة ودورها فى إدارة الأزمات

يعد (**ثيودر فيل Theodor.n.Vail**) **رئيس شركة التليفون والتلغراف الأمريكية** أول من إستخدم تعبير العلاقات العامة « Public Relation " ، وذلك فى عام ١٩٠٨م حيث ظهر هذا التعبير لأول مرة على رأس التقارير العامة الصادرة عن الشركة والتى تؤكد حرص رئيس الشركة على مصالح الجماهير وذلك تحت مقولة **« اننا وجدنا أن مصالحنا تتحقق على الوجه الأكمل إذا حرصنا على تحقيق مصالح الجماهير على أكمل وجه " .**

وعلى ذلك نمت العلاقات العامة كمضمون إدارى وكوظيفة نمواً سريعاً خلال النصف الثانى من القرن الماضى ، وقد حدث هذا التطور نتيجة للتعقيد المتزايد للمجتمع وزيادة العلاقات الإعتمادية المتبادلة بين منظماته والقوى المتزايدة للرأى العام ، كما تمثل العلاقات العامة نشاطاً ترويجياً متميز ينطوى على محاولة إجراء إتصال إقناعى من خلال بناء علاقات حسنة وودية بين الهيئة والجمهور الذى نتعامل معه سواء كان هؤلاء الأفراد ممن يعملون داخل المنظمات أم من هم خارجها كالعملاء وصولاً لتكوين صورة إيجابية عن المنظمة فى أذهان هذا الجمهور .

ونظراً لأهمية علم العلاقات العامة ودوره الهام فى حياتنا الإجتماعية والإقتصادية وارتباطه الوثيق فى بناء العلاقات المتميزة بالبيئة الداخلية والخارجية وبين الأفراد والمجتمع والدول ، تطورت هذه العلاقات من البساطة الى التعقيد حتى وصلت الى أقصاها فى القرن العشرين ، ومع بداية الألفية الثالثة ومع هذا التطور المطرد والمستمر لم تغب عن الأذهان حقيقة مؤكدة وهى أن التفاهم الإنسانى والعلاقات الطيبة التى تعتمد على التعاون وتبادل الخبرات بين الدولة وكذلك بناء المجتمع وتحسين مستواه الإقتصادى من خلال خلق تعاون بين الأجهزة والدوائر الحكومية والأفراد بمختلف مستوياتهم تعتبر جوهر العلاقات العامة فى أى مجتمع من المجتمعات .

وقد ارتبط هذا التفاهم الإنسانى بمهارة القائمين بالإتصال وقدرتهم على الابتكار فى مواجهة المواقف المختلفة ، ومن هنا ظهرت أهمية دور العلاقات العامة فى منظمات الأعمال بتقديم مفاهيم جديدة علمية وعملية وبإتجاهات حديثة وبإستراتيجيات تهدف أول ما تهدف الى إيجاد الوسائل الكفيلة بتحسين العلاقات بالمنشاة أو المصرف أو المتعاملين معها والتصدى للعديد من الأزمات فى أوقات وأزمنة متعددة ، حيث تنتج من ذلك المساءلة والمقاضاة من الدولة والمساهمين والجمهور المتضرر ويؤدى ذلك الى تعثر أنشطتها ويواكبه مزيد من الخسائر مما يؤثر فى صورتها الذهنية وسمعتها ولا تقتصر احتمالات حدوث الأزمة على دول ومنظمات أعمال بصرف النظر عن نشاطها وفى أى دولة تقع ، حيث تضع الأزمة منظمة الأعمال أمام إختيار صعب ويقع على إدارة العلاقات العامة والقائمين عليها دور مهم يجب أن يضطلعوا به تجاه الأزمة والتصدى لها ومعالجتها باتخاذ إجراءات مناسبة مع الجماهير الداخلية والخارجية للمنظمة ووسائل الإتصال والتعامل مع الرأى العام وقادته بهدف إنتشال المنظمة من المأزق وتهيئة المناخ الإيجابى لإنتشال سمعة المنظمة وصورتها الذهنية وإعادتها على ما كانت عليه قبل الأزمة .

بقلم
خالد محمد العجرودى
مدير عام العلاقات العامة

تسليط الضوء على الحاجة الملحة لصدور قانون للدول العربية لتحقيق تنمية قطاع الثروة السمكية فى الوطن العربى

اعداد
حسن عبد الحى حسن علوان
مدير عام الادارة العامة للشئون القانونية

ان قطاع الثروة السمكية من القطاعات الاساسية التى يعتمد عليها فى الدول العربية بشكل متزايد لسد الفجوة الغذائية واتاحة فرص العمالة وتدعيم الدخل القومى ولما كان هذا المورد يتعرض لضغط كبير من القاعدة السكانية والاستثمار المكثف مما يسبب زيادة الخطر على تدهوره وتقلصه وتدنى مستويات الانتاج مما يستوجب الاهتمام بتنظيم استغلاله وتطويره وتشكل السياسات والتشريعات الخاصة بالثروة السمكية ركائز هامة لضمان حسن استغلال الثروة السمكية الاستغلال الامثل والحفاظ عليها وصيانتها وتنميتها بصفة دائمة وتتوفر لدى بعض الدول العربية تشريعات وقوانين حول حماية الثروة السمكية وتختلف موضوعاتها ومحتوياتها من دولة الى أخرى الا أن هذه السياسات والتشريعات تتصف بشكل عام بضعفها وقصورها فى حماية وصيانة هذا المورد المهم وبصفة دائمة ولذلك لابد من تطوير وتنسيق السياسات والتشريعات مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال والارتقاء ومواكبة التشريعات والمتغيرات والاتفاقيات الاقليمية والدولية لتنمية واستمرار الثروة السمكية وفى اطار الاهتمام بسد الفجوة الغذائية فى الوطن العربى فقد تطورت النظره والاهتمام بقطاع الثروة السمكية كمورد مهم ولقد اهتمت بعض الدول العربية اهتماما بالغا وبدأت بالانخراط فى الاتفاقيات والمعاهدات الاقليمية والدولية لصالح هذا المورد المهم وعلى صعيد آخر تعانى بعض الدول العربية من ضعف وقصور شديدين فى سياساتها وتشريعاتها الخاصة بحماية الثروة السمكية مما يستدعى ضرورة التكامل وتبادل المنفعة بين الدول العربية فى هذا المجال وخاصة فى ضوء المتغيرات والاتفاقيات الاقليمية والدولية والتى تعتبر معظم الدول العربية طرفا فيها مثل اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة واعلان روما ١٩٩٦

وحيث أن الهدف الاساسى من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار هو ايجاد نظام قانونى لاستغلال الموارد البحرية على نحو يتسم بالعدالة والانصاف وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وصون مواردها الحية وحيث أن الموقع الجغرافى للدول العربية قد جعل بعضا منها يتمتع بمنطقة اقتصادية مداها ٢٠٠ ميل بحرى كالمغرب وموريتانيا والصومال وسلطنة عمان واليمن ويعتبر ذلك ميزة مهمة لتلك الدول بخاصة فى قصر ممارسة الصيد واستغلال الثروة المائية الحية لها فقط دون غيرها كما أن بعضا من الدول العربية تقل منطقتها الاقتصادية عن ٢٠٠ ميل بحرى وتعد متضررة بسبب موقعها الجغرافى مثل العراق والاردن وجيبوتى والتى لاتمتلك سوى بضعة أميال من المناطق الاقتصادية الخالصة الامر الذى يجعل الوضع الراهن لقانون البحار يتطلب من الدول العربية وضع سياسات وتشريعات وأنظمة هادفة الى ادارة واستثمار الموارد السمكية فى بحارها بما يتماشى مع الامكانيات والظروف الراهنة فى اطار أحكام قانون البحار ومن هنا تأتى أهمية التشريعات السمكية التى تهدف الى حماية وصيانة الموارد السمكية وتنظيم استغلالها بطريقة مثلى .

من ثم فان الدول العربية حتما مدعوة الى التعاون فيما بينها لوضع تشريع ونظم لحماية واستثمار مواردها السمكية لخدمة اقتصادها القومى وذلك باقامة مشروعات سمكية مشتركة مبنية على أسس علمية واقتصادية لتحقيق التكامل الاقتصادى فى مجال استغلال واستثمار الموارد الحية فى المناطق الاقتصادية مما يعزز الامن الغذائى العربى .

وتطبيقا لمفهوم التدبير العقلانى والمسئول قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدعوة خبراء فاعلين من الدول العربية (سلطنة عمان وتونس ومصر) وشرفت بهذا ممثلا لجمهورية مصر العربية مع زملائى من الدول العربية (الدكتور / أحمد شويخ من تونس) والدكتور / سعود الحبسى والاستاذ / عبيد الجساسى من سلطنة عمان والاستاذ / حسن عبدالحى حسن علوان عن جمهورية مصر العربية وتم عمل ورشة عمل انتهينا فيها الى مشروع قانون حول الصيد البحرى وهو معروض الان على جميع الدول العربية للنظر وحال الموافقة يخرج لحيز التطبيق وقد استمد هذا المشروع

مبادئه من اتفاقية عام ١٩٨٢ المتعلقة بقانون البحار ومن الادوات القانونية التى تلتها والموقعة من دول عربية كالاتفاقيات المتعلقة باحترام الاجراءات الدولية للحفاظ والتدبير الصادرة عام 1993 والاتفاقية الدولية الصادرة عام 1995 المتعلقة بالمخزونات المتداخلة وخصوصا مدونه السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عام ١٩٩٥ ويعتبر مشروع القانون نصا مجددا لاتقتصر اهتماماته فقط على انشغالات استخراج الموارد الحية من البحر بل تجاوز ذلك باقتراح تدابير محموع مسالك الصيد بما فى ذلك الجوانب المرتبطة بالسلامة البحرية لمنتجات البحار والاخذ بعين الاعتبار ضمان الجودة وكذلك أخذ فى الاعتبار البعد البشرى والاقتصادى وحماية الوسط البحرى من التلوث بل تناول انشاء كيانات اقتصادية تكون نواة بالشراكة لاستغلال موارد الثروة السمكية والاحياء المائية فى الوطن العربى حيث أن الموارد السمكية فى المياه المالحة والتى تقدر أطوال السواحل البحرية العربية فى مجموعها بنحو ٢٢,٤ ألف كيلو متر يمكن تقسيمها الى مجموعات :

ـ منطقة السواحل العربية المطلة على المحيط الهندى واقليم عدن :

يقدر طولها بنحو ٤,٩ ألف كيلو متر وتبلغ مساحة جرفها القارى نحو١٢١ ألف كيلو متر وتشمل الا قطار المطلة على هذه السواحل كلا من الامارات والبحرين والسعودية والصومال والعراق وسلطنة عمان وقطر والكويت واليمن .

ـ منطقة البحر الاحمر :

يقدر طول الساحل العربى فى هذه المنطقة بنحو ٦,٥ ألف كيلو متر وتبلغ مساحة جرفها القارى نحو ١٨٩ ألف كيلو متر مربع وتشمل الاقطار المطلة على سواحل تلك المنطقة كلا من الاردن وجيبوتى والسعودية والسودان ومصر وفلسطين واليمن.

ـ منطقة البحر الابيض المتوسط :

يقدر طول ساحلها بنحو 7ألف كيلو متر وتبلغ مساحة جرفها القارى نحو 200 ألف كيلو متر مربع وتشمل الاقطار المطلة على ساحلها كلا من تونس – الجزائر – سوريا – لبنان – ليبيا – مصر والمغرب وفلسطين .

ـ منطقة المحيط الاطلسى :

يقدر طول ساحلها العربى بنحو ٤ آلاف كيلو متر وتبلغ مساحة جرفها القارى بنحو ٩٨٤ ألف كيلو متر مربع ويطل عليها كلا من (موريتانيا والمغرب)

ويتعين على جميع الدول العربية أن تنتهج سياسة تستهدف :

- الحد من جهد الصيد البحرى بتقليص وحدات الصيد بتطويرها لكى تستطيع أن تتمكن من الصيد فى المياه الاقتصادية فى أعالى البحار لتخفيف الجهد على الصيد الساحلى وذلك بعمل شراكات متوازنة بين الدول العربية .

- وقف الصيد فى أوقات محددة (فترات راحة).

- تدعيم البحث العلمى بين الدول العربية والمرتبط بتقديرات المخزون السمكى .

- تطوير وسائل الصيد .

- تطوير مجتمعات الصيادين بأن يتم تكوين كيانات تعاونية حقيقية تعمل لصالح الصيادين وليس لمصلحة أفراد .

- تحسين جودة المنتجات للمنافسة والتصدير .

- تطوير الاسواق المحلية والنفاذ للاسواق العالمية .

- مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات القائمة والاستعانة فى ذلك بالخبرات العربية المتميزة العاملة فى الاقطار العربية أو المنظمات الاقليمية أوالعالمية .

- عقد المنتديات وورش العمل للتواصل العربى وتبادل الخبرات فى جميع المجالات المتعلقة بالنشاط .

- انشاء قاعدة معلومات حقيقية تستند الى الواقع .

- تعزيز وعى الصيادين لدورهم فى الرصد والرقابة والاشراف

الشائعات ....
فساد عظيم فى الارض

يقول الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا) صدق الله العظيم

تعتبر الشائعات ظاهرة ليست بجديدة ولكنها اصبحت اكثر انتشارا هذه الايام، فكل من اراد ان يلفت الانظار اليه اذاع شائعة والتف حوله الجميع للاستماع له، ومن ثم تتناقل هذه الشائعة بين بعضهم البعض فى ثوبها الجديد الذى يحمل تفاصيل مثيرة ومعلومات شيقة خُلقت على ألسنة الناس لتصبح أسوأ من الشائعة التى استمعوا لها مما يعطى لها فرصة أكبر للانتشار وهذا ما نلاحظه اليوم فى كل مكان وفى كل تجمع ... والاخطر من ذلك أن الشائعات أصبحت عنصر أساسى فى العمل الاعلامى مما يجعلنا نفقد الثقة فى كل مانسمعه من أخبار وأقاويل وذلك لان كثير من الناس لايفكر فى مضمون الشائعة التى قد تحمل فى طياتها كذباً أو تراهم يستسلمون لها وينقادون لها وكأنها من المسلمات على الرغم من أننا لو أعطينا أنفسنا فرصة ولو للحظات للتفكر فى تلك الشائعات لما انتشرت أبدا .

ولقد بين الله حال المؤمنين الذين تكلموا فى حادثة الافك فقال سبحانه : (إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ) فمجرد نقل الاخبار دون التأكد من صحتها موجب للفسق ، وذلك لان هذه الاخبار ليس كلها صحيح ، بل فيها الصحيح والخاطئ فكان من نقل كل خبر وشائعة داخل فى نقل الكذب ، لذا جعله الله من الفاسقين .

ولايخفى على شباب الهيئة ان انتشار الشائعات يتسبب فى كوارث كبيرة وليس أدل على ذلك من قول الله تعالى فى سورة الحجرات: (أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا على مافعلتم نادمين) ، بل أبعد من ذلك وهو الإفساد فى الأرض الذى يوجب خزى الدنيا وعذاب الاخرة وهذا ثابت فى قول الله عز وجل فى سورة المائدة (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) صدق الله العظيم .

وللشائعات صور متعددة منها الشائعة التى تروج وتنتشر بصورة بطيئة ، ويتناقلها الناس همسا أوسرا ، وتنتهى الى أن يطلع عليها الجميع وهى تتضمن عادة الاخبار أوالقصص والامور الكاذبة الزائفة والمغرضة ضد بعض الشرفاء وكذلك الاخبار الكاذبة الزائفة التى تذكر وتروج لعرقلة أى تقدم وتطور فى الحياة ومن ذلك الشائعة التى تروج عن وقوع فساد أوحوادث أو كوارث وهذا النوع من الشائعات يثير عادة عواطف الناس فى صورة ذعر وغضب أوفرح مفاجئ لضعاف النفوس .

والصورة الاخرى من هذه الشائعات هى التى تأخذ شكل الفكاهة والنكات أوحملات الهمس والتجريح بهدف النيل من سمعة ونزاهة بعض الشرفاء والمسئولين البارزين .

ويقول الكاتب توفيق شومان أن الاشاعة غالبا ماتنتشر فى المجتمعات التى تكون ذاكرتها ضعيفة وفى المجتمع شبه الامية أو المجتمعات التى لاتعتمد كثيرا على تكثيف معلوماتها وعلى القراءة وبالتالى فان الشائعة أوالاشاعة هنا تنتقل بسرعة بين المجتمع لعدم قدرة الناس على التمييز بين الصح وبين الخطأ .

ومن أشهر الشائعات فى التاريخ هو ما روج اليهود من أقاويل حول (مريم العذراء) حينما ولدت (عيسى عليه السلام) من غير أب وقد كان هذا الابن دليلاً ورمزاً على المعجزة والقدرة الالهية ، تكلم فى المهد ، وكان نبيا ورسولا الى بنى اسرائيل يعلمهم الكتاب والحكمة ، كذلك معظم الانبياء عليهم السلام تم اطلاق الشائعات عليهم حيث اتهم سيدنا موسى عليه السلام على سبيل المثال بأنه ساحر و أيضا أتهم النبى محمد عليه الصلاة والسلام بأنه شاعر ، وأيضا من احدى الاشاعات العسكرية فى زمن النبى محمد صلى الله عليه وسلم بأنه قتل فى معركة أحد وكثير من الشائعات التى لا تعد ولاتحصى .

هيا بنا ياشباب الهيئة ننطلق الى مصاف الدول المتقدمة من خلال العمل الدءوب المخلص والجهد والمثابرة والاصرار على النجاح فالسماء لاتمطر ذهبا ولافضة ومصر دولة حضارية امتدت مايزيد عن سبعة آلاف عام بفضل سواعد أبناءها المخلصين ولن نكون باذن الله فى المؤخرة ولن تؤثر فينا الشائعات الهادمة المغرضة لاننا شباب واعى ويقظ .

حفظ الله مصر وشبابها من كل مكروه .

اعداد

د.م / ناصر عارف الشعراوى

رئيس الادارة المركزية للتنمية والمشروعات

الإرشاد السمكي في مصر

يعد مفهوم الإرشاد السمكي مفهوم حديث لم تتناوله المؤلفات الإرشادية تحديداً إلا أن مشروع تطوير محطة بحوث السرو عرفه بأنه : تعليم وتدريب العاملين في مجال الصيد والاستزراع السمكي بغرض تنمية وزيادة الإنتاج السمكي للوصول به إلى الحد المطلوب على مستوى الدولة .

دور الإرشاد السمكي في النهوض بصناعة الاستزراع السمكي

يرى Sanders أن الغرض الرئيسي للخدمة الإرشادية يكمن في مساعدة المستهدفين في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها وتنمية المهارات التي يتطلبها حل كثير من المشكلات التي يتعرضون لها ، ويرى Pillay أن الخبرات المتراكمة في مناطق كثيرة من العالم أظهرت الدور الرئيسي للخدمة الإرشادية الفعالة في تطوير مشروعات الاستزراع السمكي سواء كانت صغيرة أو كبيرة حيث تعتمد على المرشدين الزراعيين في الحصول على المعلومات اللازمة لها من خلال الزيارات الميدانية الدورية والمعينات الإرشادية السمعية والبصرية والتمويل الكافي لعمل الدراسات اللازمة للنهوض بإنتاجية تلك المشروعات ، أما التركي فيرى أن الإرشاد السمكي يلعب دوراً هاماً في مجال تبنى ونقل الأساليب والمبتكرات والتكنولوجيا الحديثة وتنمية وتطوير القوى البشرية العاملة بقطاع الثروة السمكية باعتباره عملية تعليمية تستهدف إحداث تغيرات مرغوبة في سلوكيات ومعارف ومهارات واتجاهات الأفراد كوسيلة لزيادة كفاءتهم الإنتاجية وبالتالي زيادة دخولهم وارتفاع مستوى معيشتهم ، أما برانية وآخرون يرون أن نتائج البحث العلمي سوف تبقى حبيسة في مراكز البحوث والجامعات إذا لم تتوفر خدمات إرشادية جيدة وفعالة لنقل هذه النتائج إلى حيز التطبيق .

أنشطة الإرشاد السمكي في مصر

بالرغم من تعدد الجهات البحثية والأكاديمية في مصر إلا أن مسئولية الإرشاد السمكي في مصر تقع على عاتق الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية من خلال الإدارة المركزية للتنمية والمشروعات ممثلة في الإدارة العامة للتطوير والإرشاد والتي يمكن حصر مهامها في النقاط التالية :-

١ – وضع الخطة العامة للإرشاد السمكي في مصر .

٢ – الإشراف على تنفيذ البرامج الفنية اللازمة للنهوض بالإنتاج السمكي .

٣ – توعية المربين بالأسس الصحيحة لتربية الأسماك في أقفاص عائمة .

٤ – توعية المربين بالأسس الصحيحة والأساليب الفنية لتربية الأسماك في أحواض .

٥ – توعية زراع محصول الأرز / السمك بالأسس الفنية التي تؤدى لزيادة الإنتاج التكاملي .

٦ – توعية المربين بمصادر الحصول على الذريعة وأساليب تحضينها وتغذيتها وتربيتها .

٧ – تدريب الكوادر البشرية لأبناء الهيئة داخلياً وخارجياً على أحدث نظم الاستزراع السمكي وإدارة المصايد الطبيعية في الدول الرائدة لنقلها محلياً بما يتناسب مع البيئة المحلية .

٨ – إصدار العديد المطبوعات الإرشادية كأحد أهم الطرق الإرشادية للاتصال بالجماهير ، علاوة على الأفلام التسجيلية وشرائط الفيديو التي تعتبر معين إرشادي بصري سمعي.

٩ – المشاركة والإشراف على العديد من الندوات والمؤتمرات والمعارض الإرشادية .

١٠ – نقل المشكلات من المربين إلى الجهات البحثية لحلها ونقل التوصيات من الجهات البحثين للمربين بعد تبسيطها ، ويوضحها الشكل التالي :-

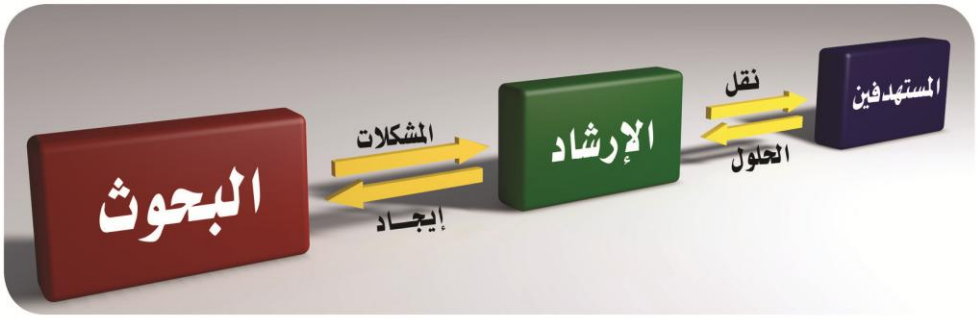

إعداد / محمد شوقي القطان
مدير إدارة صيانة وتشغيل المعدات الثقيلة

أخر خبر ،،،

قريباً ...

مزارع سمكية وأقفاص بحرية على أرض الكنانة المصرية

انطلاقاً من اهتمام الأستاذ الدكتور محمد فتحى عثمان رئيس الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالاستزراع السمكى كونه أحد الحلول الفعالة لزيادة الإنتاج السمكى تم تشكيل لجنة فنية من متخصصى ومهندسى الهيئة لدراسة المواقع المقترحة لإنشاء مزرعة سمكية بمحافظة جنوب سيناء وتوجهت اللجنة بمرافقة المهندس عبد الحكم محمد مدير منطقة الثروة السمكية بجنوب سيناء لدراسة المواقع الثلاثة التالية :

§ موقع بحرى بمنطقة راس رايا بساحل البحر الأحمر لإقامة أقفاص بحرية والتى تبعد عن شاطىء البحر حوالى ١٠٠ متر حيث تم أخذ عينات مياه وتحليلها وتبين من نتائجها بأنها صالحة للاستزراع السمكى .

§ موقع برى بمنطقة راس رايا على شاطىء البحر والذى يحاط بالبحر من جهتين .

§ موقع برى بجوار جنوب سهل القاع .

وقامت اللجنة بمعاينة هذه المواقع وأعدت بشأنها تقرير مبدئى شددت فيه على ضرورة مراعاة الظروف المناخية من المد والجذر وسرعة تيار المياه للتأكد من صلاحية المكان والمتابعة الدورية .

- وعلى جانب اخر فقد قامت الهيئة مؤخرا بطرح مناقصة دولية بين الشركات المتخصصه لتوريد٤ اقفاص سمكية بحرية لانتاج اسماك الدنيس والقاروص بحيرة البردويل كمشروع نموذجي pilot project

- كما تقدمت الهيئة بمشروع لانشاء ٤٨ قفص بحري لبحيرة البردويل لإنتاج ١٢٠٠ طن من اسماك القاروص والدنيس للتصديروتقوم الهيئة بمجهودات مع الوزارت المختصة لتمويل هذا المشروع

ولاء عبد الحي
الإدارة العامة للتطوير والإرشاد

ماذا بعد ...

ماذا بعد قتل الاطفال البرينة.....

ماذا بعد القضاء على الضحكة الرقيقه

ماذا بعد دمار القلوب الفتيه .....

ماذا بعد انعدام الانسانيه

انا بكيت وانت بكيت وقلوبنا اتعصرت على اطفال الحرية...

حادثه كانت ولا كارثه ولا ازمة هزت كل القلوب المصرية

بكيت كتيرو كتير وفجأة افتكرت صور كانت شبه الصور ديه...

وكراريس وكتب برضو كانت على الارض مرميه

ركزوا معايا وفكروا شوية.....

في كارث كانت من سنين بايد عدو حطم قلوب اطفال بكل وحشية

وضرب مدرسة بحر البقر بكل كفر وعنجهيه.....

صور شبه الصور والضحايا هي هي والخسارة برضو مالهاش نهايه

بس الفرق ان الوجع القديم كان بايد عدو جاحد اناني...

لكن هنا قتلت اطفال الحريه بايد مصريه وطنيه

واااه يابلدي تحيا الوطنيه !!

ولاء عبد الحي
الادارة العامة للتطوير والارشاد

بريد الأسماك

س : انا مزارع أملك أرض كبيرة وأهوى تربية الأسماك وقد شاهدت فى إحدى زياراتى للصين زراعة الأرز على سطح مياه أحواض الاستزراع السمكى وفى مصر يتم تربية الأسماك فى حقول الأرز لذلك أسال أى النظامين أفضل ؟

(محمد على فرحات – الرياض – كفر الشيخ)

جـ : فعلاً يتم فى الصين زراعة الأرز على سطح مياه الأحواض السمكية ويسمى هذا النظام بالزراعة المائية أو المرشحات الخضراء وهى طريقة مثلى لإستغلال المساحة حيث تغطى سطح الماء فى أحواض تربية الأسماك بأوساط الاستزراع الطافية (فوم به فتحات لجذور نباتات الأرز بحيث لا تتعدى نسبة التغطية عن ٢٥٪ من سطح مياه الحوض ويفضل استزراع أنواع المبروك العادى الذى يتحمل انخفاض تركيز الأكسجين لحد ما حيث التغطية تقلل من تركيز أيون الاكسجين بدرجة ما وبالتالى يؤثر على نمو الأسماك التى لا تتحمل هذا النقص وفى المقابل يحسن من خصائص البيئة المائية حيث أن نباتات الأرز لها القدرة على امتصاص وادمصاص كميات كبيرة من عنصرى النيتروجين والفوسفات مما يؤدى الى السيطرة على نمو الطحالب الخضراء المزرقة وإنخفاض محتوى المياه من المادة العضوية الضارة وتحسين خصائص المياه وهذا النظام موجود فى مصر ولكن باستخدام نباتات الفراولة والفلفل والكابوتشا وزهور القطف .

أما الشق الثانى من السؤال : وهو تربية الأسماك فى حقول الأرز فمن المعروف أن حقول الأرز تعتبر مسطحات مائية غير عميقة وعند إجراء بعض التعديلات الطفيفة بها تصلح أيضاً لتربية أنواع الأسماك مشاركة مع الأرز ولا شك أن الأسماك ستجد فى هذه البيئة الحرارة المناسبة والغذاء الطبيعى المتوافر والمحصلة هو الحصول على إنتاج وفير من الأرز والأسماك كبروتين حيوانى بل ثبت من التجارب زيادة محصول الأرز بنسبة تصل الى ١٠٪ وذلك للأسباب التالية :-

– حركة الأسماك المستديمة تعمل على زيادة التهوية وزيادة الأكسجين الذائب اللازم لنبات الأرز .

– القضاء على ظاهرة الريم المتواجد على سطح المياه التى تعيق نفاذ الأشعة الى داخل المياه .

– القضاء على الديدان الحمراء التى تهاجم جذور الأرز .

– زيادة خصوبة الأرز الناتج من مخلفات الأسماك العضوية .

ولكن لإنجاح هذا النوع من الإستزراع السمكى فى الأرز يراعى تنفيذ هذه التوصيات بدقة :-

– اختيار نوع السمك المناسب للتربية فى هذه البيئة من حيث تحمل الظروف البيئية المتغيرة ومقاومتها للأمراض وذات معدل نمو عالى خلال فترة زمنية معينة.

– إعداد زورق (قناة) بابعاد ٥٠-٧٥ سم عرض وعمق ٥٠ سم وبطول الأرض مع وضع سرند عن بداية الزروق ونهايته وهو عبارة عن برواز من الخشب مساحته ١ × ١ م وطبقاً لإبعاد الزروق مغطى أو السلك على أن تكون سعة العين ٥. أو الماج ١٠٠ أى توجد ١٠٠ عين لكل ٥٠ سم طولى الهدف منه منع دخول الأسماك الغريبة والمفترسات وأيضاً منع خروج الأسماك المرباه .

– يتم مكافحة الحشائش خلال الأسبوع الاول من تاريخ تفريد الشتلات فى الأرض المستديمة وبعد عشرة أيام من تاريخ رش المبيدات ورفع منسوب المياه تكون الأرض جاهزة لإستقبال أصبعيات الأسماك المرباه (يفضل المبروك العادى) .

– يتم نقل أكياس الزريعة مباشرة على مياه الزروق دون وضعها على الأرض لمدة ١٥ دقيقة وهى مقفلة ثم تفتح الأكياس حتى يسمح بدخول مياه الزروق الى داخل الكيس بالتدريج ويلاحظ خروج الزريعة من الكيس الى مياه الزروق وذلك منعاً لهلاك الزريعة ولإنجاح عملية الإستزراع .

هذا وقد تبنت الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالتنسيق مع الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى بالوزارة هذا المشروع القومى حيث يتم إنتاج الزريعة اللازمة من مفرخات الهيئة ويتم توزيعها بسيارات الهيئة مجاناً على المزارعين فى حضور المرشدين الزارعيين التابعين لمديريات الزراعة بالمحافظات المعنية بزراعة الأرز .

س : لماذا نلجأ الى الاستزراع السمكى ولدينا كل هذه المسطحات المائية ونهر النيل التى يمكن أن نحصل منها على احتياجاتنا من الأسماك دون عناء الاستزراع والتربية والإنفاق عليها ؟

(على محمد العمروسى – كفر سعد – دمياط)

جـ : أن الاستزراع السمكى مثله كباقى أنواع الأستزراع الاخرى غير أن التحول من الصيد الى الاستزراع قد تأخر قليلاً ونظراً لزيادة عدد السكان مع النقص الحاد فى المخزون السمكى نتيجة للتلوث الناتج من مصادر مختلفة والصيد الجائر والمخالف والتعدى على هذه المسطحات المائية بالتجفيف وعدم تطبيق قوانين الصيد بحزم .

أصبح الاسترزاع السمكى ضرورة اقتصادية حتمية بعد أن اصبحت تكلفة إنتاج الأسماك من المزارع تقل كثيراً عن مثيلاتها الناتجة من عمليات الصيد المختلفة .

ومع التطور التكنولوجى الكبير فى هذه الصناعة أصبح من الممكن التحكم فى عمليات تفريخ الأسماك ومواعيد وكميات إنتاجها بما يتناسب مع إحتياجات الأسواق بل أصبح هناك نوعيات جديدة من الأسماك أمكن استنباطها تتلائم مع أذواق المستهلك وتعطى نمواً عالياً فى فترة زمنية قصيرة وبمعدل تحويل غذائى يزيد عن الأصناف المعروفة حالياً وقد خطت الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية خطاً كبيرة فى تطوير الاستزراع السمكى فى مصر من الإستزراع النمطى العادى الى استزراع المكثف حيث يعطى الفدان الواحد من ٥٠-٦٠ طن سمك وهى حقيقة قائمة الآن فى مزرعة المنزلة هذا بشأن الاستزراع السمكى فى المياه العذبة ومن جهة اخرى يتم الآن بالتعاون مع الحكومة الإيطالية لتفريخ وتحضين الأسماك البحرية الفاخرة (دنيس – قاروص) فى مفرخ الكيلو ٢١ بالأسكندرية (التابع للهيئة) ثم تنقل هذه الأصبعيات لتربيتها فى أقفاص عائمة بحرية فى بحيرة البردويل أنقى بحيرات العالم لإنتاج أسماك فاخرة عالية الجودة خالية من أى ملوثات .

زيارة فنلندية للأسماك المصرية

يعتبر برتوكول التعاون الفنلندى هو أحد أهم الاتفاقيات التى عقدتها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية مع الحكومة الفنلندية وذلك لما ينطوى عليه هذا البرتوكول من توريد عدد ٤ وحدات (وتر ماستر) للهيئة لتطهير البحيرات المصرية وعلى هذا انطلق فريق من الهيئة بصحبة وفد المراجعة الفنلندية المسئول عن التقييم النهائى للمشروع فى جولة بدأت ببحيرة المنزلة وتحديداً الورشة المركزية لصيانة جميع المعدات التابعة للهيئة حيث تفقد الوفد كيفية عمل الورشة وأنواع المعدات التى يتم إصلاحها ثم انطلقوا بعد ذلك لعمل جولة باللنشات داخل البحيرة قامت خلالها الأخصائية الاجتماعية المصاحبة للوفد بعمل لقاءات مع الصيادين فى منازلهم التى أقاموها على البحيرة .

وفى اليوم التالى استكملنا جولتنا فى بحيرة ادكو وتحديداً فى جميعة الصيادين حيث التقى الوفد بعدد كبير من الصيادين لمناقشة مطالبهم ومشاكلهم والتى تركزت فى ضرورة الاهتمام بتطهير البحيرة لزيادة مساحة الصيد الحر وبالتالى تحسين أحوالهم الاجتماعية وأكدوا أنهم فى حاجة الى التطهير فى أسرع وقت .

ثم توجهت الأخصائية الإجتماعية لمنازل أحد الصيادين للتحدث معهم وبحث حالتهم الاجتماعية ومعرفة مدى المشاركة بين الرجل والمرأة فى مهنة الصيد .

ثم تجولنا على الطريق الدولى لإلقاء نظرة على البحيرة لتحديد أكثر المواقع التى انتشر فيها الغطاء النباتى والبوص الذى يعيق عمل الصيادين وفى نهاية الجولة انفردت المجلة بالحديث مع الوفد الفنلندى الذى أكد أن بحيرة المنزلة تحتاج الى الكثير من المجهود والعمل حيث أنه ليس من المتوقع أن يجدوا الكثير من الناس يعيشون فى البحيرة رغم تاكيدهم أن هذا لم يعيق عملهم وأن اهتمامهم الأكبر الآن ينصب على توريد معدة ذات كفاءة عالية لأن البحيرة كبيرة جداً وهناك كم كبير من الطمى لا بد من إزالته خاصة وأن المعدة المتواجدة حالياً يمكنها التعامل مع المياه الغير عميقة فقط ولكن داخل البحيرة يحتاج لمعدة ذات كفاءة أعلى بحيث يمكنها عمل قنوات داخل البحيرة ، وعلى هذا أكدوا أننا فى حاجة لنوعين من المعدات إحداهما للتعامل مع المياه الضحلة والأخرى للتعامل مع المياه العميقة .

وعن فتح مجالات لاستيراد وتصدير الأسماك بين مصر وفنلندا فقد اكدوا أن هذه تعتبر قضية هامة للغاية كما أنها تعد من القرارات التى سوف يتخذونها من خلال هذا البرتوكول .

وعن بحيرة ادكو فقد أكدوا أنها افضل من بحيرة المنزلة حيث يمكن للمعدة أن تعمل فى ادكو بشكل أفضل من المنزلة وذلك يرجع لنسبة الترسبات القاعية التى تزيد فى المنزلة عن ادكو .

وعن مشاكل التلوث أكدوا أنهم مهتمين بأن يكون هناك تبادل علمى بين مصر وفنلندا يمكن من خلاله ايجاد حلول لمشاكل تلوث البحيرات مؤكدين أنهم سوف يهتمون بذلك فى التقرير الخاص بهم وأضافوا أن المهم بالنسبة لهم الآن هو ايجاد حلول لمشاكل الصيادين من خلال تطهير البحيرة لزيادة مساحة الصيد الحر الذى ينتج عنها تحسن أحوال الصيادين .

كما صرحت لنا الاخصائية الاجتماعية أن زيارتها للصيادين كانت إيجابية بدرجة كبيرة لأن من خلالها تاكدت أن هناك مشاركة فعالة بين الرجل والمرأة فى هذه المهنة .

تحقيق / ولاء عبد الحى
الادارة العامة للتطوير والإرشاد